

مدير فرع التوثيق والمعلومات بوزارة الثروة البحرية

" وزارة الثروة البحرية تسعى للانتقال من الصيد التقليدي إلى الصيد شبه الصناعي من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي."



في إطار تركيز صحيفة إرتريا الحديثة هذه الأيام على تغطية الإنجازات التنموية التي تحققت في جميع القطاعات خلال ثلاثين عاماً من الاستقلال ، حاورنا السيد/ محمود سليم مدير فرع التوثيق والمعلومات بوزارة الثروة البحرية. وذلك من أجل التعرف على الأعمال التي قامت بها الوزارة طوال هذه السنوات لإستغلال الثروة البحرية في توفير الأسماك بأنواعها لضمان الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني. في هذا العدد نلخص لقرائنا ما افاد به السيد/ المدير فرع من إيضاحات تضمنت أهم أنشطة الوزارة الخاصة بالثروة البحرية وأعمال الصيد والصيادين.

تحدث السيد/ محمود في البدء عن خلفية إنشاء وإعادة تنظيم وزارة الثروة البحرية قائلاً: تم إنشاء الوزارة في بداية عام 1992 تحت مسمى قسم الثروة البحرية والبحوث. وبعد أن عملت لمدة عامين على مستوى قسم تم تغيير إسمها عام 1994 وانتقلت من مستوى قسم إلى مستوى وزارة ، بإسم وزارة الثروة البحرية بدلاً من قسم الثروة البحرية والبحوث. وأضاف أن معظم أنشطتها تركزت في تلك الفترة على المهام المتعلقة بالصيد وتطوير أداء الصيادين وتنظيمهم.

تم تغيير اسمها مرة أخرى عام 1997 حيث أطلق عليها اسم وزارة الثروة السمكية ، وكان التركيز على كيفية تحقيق أقصى استفادة من الثروات السمكية. استمرت الوزارة في العمل تحت هذا الاسم حتى مارس من عام 2009 الذي تم فيه تغيير اسمها مرة أخرى من وزارة الثروة السمكية إلى وزارة الثروة البحرية لتكليفها بإدارة جميع أنواع الثروة المتوفرة في البحر بدلاً من اقتصرها على الثروة السمكية فقط.

كما أشار إلى وجود أهم مكاتب وفروع للوزارة في الأقاليم وفي مقدمتها المكتب المركزي لوزارة الثروة البحرية في مصوع ومكتب الاتصالات والتسهيلات في أسمرأ. وتمتلك الوزارة أيضاً فروع في الأقاليم الستة وأهمها فرع إقليم شمال البحر الأحمر وفرع إقليم جنوب البحر الأحمر للثروة البحرية حيث توجد معظم أنشطة صيد السمك في هذين الإقليمين بفضل وقوعهما على شواطئ البحر.



وفيما يتعلق بالمهام الموكلة إلى الوزارة وأوضاع الثروة البحرية خلال ثلاثين عاماً من الاستقلال أوضح السيد / محمود أن الوزارة عملت منذ فجر الحرية على تعزيز البرامج التنموية والإدارية للثروة البحرية. كما قامت الدولة بتشكيل وزارة الثروة البحرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وهي تفعيل دور الثروة البحرية في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة ، والمساهمة في ضمان وتوفير الأمن الغذائي من جهة أخرى. كان أيضاً موضوع تحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان الشواطئ والجزر الإرتيرية والعمل على زيادة دخلهم من بين الأهداف التي كلفت بها الوزارة. كما تلقى على عاتق الوزارة مسؤولية العمل لتأكيد سلامة وحماية

الثروة البحرية والحفاظ على البيئة والحياة البحرية والعمل على ضمان استمراريتها للأجيال القادمة.

وأوضح أن الأنشطة التي نفذتها الوزارة خلال الثلاثين عاما الماضية تركزت بشكل أساسي في تفعيل البرامج التنموية المتعلقة بالصيد. حيث أشار إلى الخلفية التاريخية لنشاط الصيد في فترة الخمسينيات والستينيات وقال " انها كانت نشطة للغاية. وقال إن قوارب الصيد التي كانت متوفرة خلال تلك الفترة كان يبلغ عددها حوالي 800 قارب وعدد الصيادين كان يصل إلى أكثر من 23 ألف صياد. كما كان يبلغ إجمالي الأسماك التي تم صيدها انذاك حوالي 25 الف طن سنويًا. وكانت تشكل نسبة الأسماك الصغيرة المعروفة بالوزف والبلم 80% من جملة العدد المذكور اعلاه والبالغ 25 الف طن. كان يصدر هذا الإنتاج من الأسماك بعد ان تم تجفيفها أو طحنها إلى اسواق الشرق الأوسط وأوروبا .



وأضاف أن هذه الكميات الكبيرة من الأسماك التي تم اصطيادها في فترة الخمسينيات والستينيات شهدت تراجعاً غير مسبوق في بداية السبعينيات ، خاصة منذ عام 1975 حتى فجر الاستقلال. كما هاجر معظم الصيادين إلى دول الجوار مثل جيبوتي واليمن والسودان والمملكة العربية السعودية وتركوا نشاط الصيد نتيجة القمع الذي مارسه نظام الدرق على الصيادين في الشواطئ الإترتية خلال تلك الفترة . مما أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الصيد وعدد القوارب إلى النصف.

وأشار إلى أن الحكومة الإرترية ممثلة في إدارة الثروة البحرية والبحوث ثم وزارة الثروة البحرية قامت في بداية التحرير بإعادة تنظيم عملية الصيد في مصوع وضواحيها والتي كانت معدومة حينها على الإطلاق. حيث اقامت الوزارة مشروع سمهر للصيادين ووفرت بعض الادوات الضرورية للصيد مثل الوقود والتلج وغيرها بإمكانات وبدعم من قبل الدولة و من شركاء التنمية. أقيم هذا المشروع ليشراف على مصوع وجزر دهلك ومنطقة إنقل في مديرية دنكاليا في تلك الفترة. كما قامت ايضاً الوزارة في تلك الفترة بتنظيم الصيادين على جمعيات تعاونية ومنحتهم ادوات الصيد على شكل سلفيات.

وقال إن نشاط الصيد استمر في الزيادة تدريجياً منذ تلك الفترة نتيجة الدعم المستمر من الحكومة الإرترية وبدأ عدد الصيادين في الازدياد ، حيث بلغ العدد الإجمالي لتعاونيات الصيادين 24 جمعية حتى عام 2001 في اقليم شمال البحر الأحمر و 13 في اقليم جنوب البحر الأحمر.

وفي حديثه عن أنواع الصيد أوضح أن صيد الأسماك في إرتريا ينقسم إلى ثلاثة أجزاء منها الصيد التقليدي وشبه الصناعي والصناعي . كما أشار إلى أن الصيادين التقليديين يستخدمون نوعين من القوارب في عملية الصيد وهما ما يطلق عليه "هوري وسنبوك " المصنوعة من الألواح و الألياف الزجاجية. يستخدم الصيادون شبه الصناعيين قوارب أكثر تطوراً من قوارب الصيادين التقليدية إذ يبلغ طول الواحد ما بين 11 إلى 18 متراً. أما الصيادون الصناعيون فيستخدمون قوارب أكثر تطوراً وكبيرة وذات إمكانيات تقنية عالية. وأضاف أن الصيد الصناعي في بلادنا يستخدم حتى الآن في تأجير قوارب صناعية من الخارج.

قال أيضا إن المهام الرئيسية لوزارة الثروة البحرية تهدف إلى الانتقال من الصيد التقليدي إلى الصيد شبه الصناعي ومن ثم إلى الصيد الصناعي الأكثر تطوراً من خلال رفع مستوى وعي الصيادين عبر الاستخدام السليم لأدوات الصيد. حيث بذلت الحكومة الإرترية مجهوداً كبيراً عبر وزارة الثروة البحرية لدعم وتطوير اداء الصيادين التقليديين خلال الثلاثين عاماً من الإستقلال. إستثمرت أكثر من 151 مليون نقفة لدعم الصيادين بمستلزمات الصيد من قوارب، ومحركات وشباك الصيد وغيرها. كما عملت على تأهيلهم في مجالات الصيد من خلال

تنظيمهم في جمعيات تعاونية ومنحتهم القروض لرفع مستوى إنتاجهم من السمك.المجهود الذي قامت به ارتريا لتطوير الصيادين التقليديين مشرف ويستحق الثناء مقارنة بإمكاناتها المتواضعة ومقارنة بعمر إستقلالها الوليد الذي لم يمضي عليه سوى ثلاثون عاماً فقط.ولكن يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من العطاء لتطوير مجال الصيد التقليدي ليلعب دوره في دعم الإقتصاد الوطني وتوفير الامن الغذائي. وأشار ألى ان نشاط الصيد التقليدي هو السائد في البلاد حيث يتولى ممارسته الصيادين التقليديين.اما الصيد شبه الصناعي تقوم به شركة بيلول للصيد شبه الصناعي والتي توجد تحت مؤسسة الأسماك الوطنية.



وحول الإنجازات التي حققتها الوزارة في مجال بناء البنية التحتية لاستغلال الثروة البحرية أوضح قائلاً: "اهتمت الوزارة بالبنية التحتية المناسبة على ساحل البحر منذ بداية الاستقلال. حيث أنشأت موانئ لتفريغ الأسماك ومخازن لأدوات الصيد ومراكز لبيع الأسماك وورش للصيانة وصناعة القوارب. بالإضافة إلى صيانة محركات القوارب وشباك الصيد ، كما حددت الوزارة أيضاً مراكز ومحلات لبيع الأسماك في مدن الأقاليم الست.

وحول مساهمة بناء البنية التحتية في زيادة الإنتاج السمكي قال السيد/ محمود "إن عملية الصيد ليست سهلة ، حيث تحتاج إلى دعم الإمدادات خاصة الوقود وغيرها من الاحتياجات الضرورية. وعلى هذا الأساس تجاوزت نفقات الصيد عائداً الواردات مما يؤدي ذلك إلى القول بأن عملية الصيد لم يتم حتى الآن رفعها إلى

مستوى توفير حصص مناسبة من الأسماك للمواطنين في جميع أنحاء البلاد . حيث لم تتجاوز كمية الأسماك التي تم صيدها عبر الصيد التقليدي وشبه الصناعي الـ 30 ألف طن خلال اعوام الإستقلال. كما بلغت جملة الاسماك التي تم جمعها عبر الصيد الصناعي 95 ألف طن.

وحول التحديات النواقص التي واجهت الوزارة خلال هذه السنوات ، وأدت إلى تأثير سلبي على عملية استغلال الثروة البحرية قال السيد/ محمود " تمثلت أوجه القصور والتحديات التي واجهت أنشطة الثروة البحرية في عدم توفر الأسواق بالمستوى الذي يرضي الصيادين لبيع أسماكهم وعدم قيام موانئ صيد الأسماك بالعمل المطلوب منها بالشكل السليم. كما أن هناك أوجه قصور من بينها نقص في الوقود وقطع الغيار للقوارب حيث ظل يشكل عقبة أمام النقلة النوعية في الصيد.

وفي الختام تحدث السيد/ محمود عن البرامج المستقبلية للوزارة قائلا: " يتركز عمل الوزارة عادة على ثلاثة جوانب هي التنمية البحرية والعمل الإداري وتطوير القوى العاملة في مجالات الثروة البحرية والقيام بالبحوث اللازمة حتى يتم المحافظة على الثروة البحرية للأجيال القادمة. لذلك ستركز خطة العمل المستقبلية للوزارة في تطوير هذه الجوانب المرتبطة بأنشطة الثروة البحرية نحو الأفضل.